The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 212-228
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

Determinants of Unemployment and Poverty in Rural Areas in Economy: An Applied Study on the Abu Qurayn Region

Alssadik Mokhtar Bennaser Hamed[1*], Mohsen Ali Intaifh[2], Alhadi Mustafa Lagha[3], Mohammed Khalil Baitelmal[4], Ahmed Mansour Khalifa[5]
[1,2,4]Department of International Trade, Faculty of Economics and Political Science, University of Misurata, Misurata, Libya
[3]Department of Finance and Banks, Faculty of Economics and Political Science, University of Misurata, Misurata, Libya
[5]Administration Department, College of Technical Sciences, Bani Walid, Libya

محددات البطالة والفقر في المناطق الريفية بالاقتصاد الليبي : دراسة تطبيقية على منطقة بوقرين

الصديق مختار بن ناصر حامد [1]، محسن علي انتيفة [2*]، الهادي مصطفي لاغا [3]، محمد خليل إبراهيم بيت المال[4]، أحمد خليفة منصور [5]
[1,2,4]قسم التجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا
[3]قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا
[5]قسم الإدارة، الهندسية كلية العلوم التقنية، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: m.entata@eps.misuratau.edu.ly

Received: January 03, 2026	Accepted: February 06, 2026	Published: February 18, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This study aims to analyze the determinants of poverty and unemployment in rural areas by applying an empirical field study on two villages in Ouargla. The study used the descriptive analytical approach and collected data using a field questionnaire on a random sample of (359) participants whose ages ranged from 20 to 50 years. The data was analyzed using the SPSS program. The results showed that 84.6% of the participants confirmed that poverty prevents students from obtaining their basic educational needs, and 78.6% agreed that poverty weakens the motivation to continue studying. The study also showed that 87.7% believe that unemployment leads to delaying marriage and shaking family stability, while 90.0% consider unemployment to be the main reason for migration from the region. Additionally, 88.3% believe that poverty and unemployment are related in a direct correlation. The study concluded that poverty and unemployment in the Algerian countryside are two intertwined phenomena with reciprocal effects, each reinforcing the other in a vicious circle. This is exacerbated by inappropriate economic policies and weak investment. The study recommended the need to adopt a development program directed at the countryside, including education, employment, supporting small projects, and improving infrastructure to ensure sustainable rural development.

Keywords: Unemployment, Poverty, Determinants, Rural, Areas.

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الفقر والبطالة في المناطق الريفية، من خلال دراسة تطبيقية على منطقة بوقرين – حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجُمعت البيانات باستخدام استبيان ميداني وُزّع على عينة عشوائية

مكونة من (359) مشاركًا تراوحت أعمارهم بين 20 و50 سنة. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج أن 84.6% من المشاركين أكدوا أن الفقر يمنع الطلاب من توفير المستلزمات التعليمية الأساسية، و78.6% وافقوا على أن الفقر يضعف دافعية الاستمرار في الدراسة. كما بيّنت الدراسة أن 87.7% يرون أن البطالة تؤدي إلى تأجيل الزواج وتزعزع استقرار الأسرة، بينما اعتبر 90.0% أن البطالة هي السبب الرئيسي للهجرة من المنطقة. كذلك، عبّر 88.3% عن اعتقادهم بأن الفقر والبطالة مرتبطان بعلاقة تبادلية طردية .خلصت الدراسة إلى أن الفقر والبطالة في الريف الليبي هما ظاهرتان متداخلتان ومتبادلتان التأثير، تعزز كل منهما الأخرى في حلقة مغلقة، فأقمتهما السياسات الاقتصادية غير الملائمة وضعف الاستثمار. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني برامج تنموية موجهة للريف، تشمل التعليم، التوظيف، دعم المشاريع الصغيرة، وتحسين البنية التحتية لضمان تنمية ريفية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الفقر، محددات، الريفية، المناطق.

المقدمة:

يعد الفقر والبطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المناطق الريفية، حيث تعاني هذه المناطق من نقص فرص العمل وضعف البنية التحتية، مما يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر بشكل واسع. كما أن غياب الاستثمارات الاقتصادية وضعف التعليم والتدريب المهني يؤثران سلبًا على قدرة الأفراد في الحصول على وظائف مستقرة، مما يفاقم مشكلة البطالة .مما لا شك فيه أن أوضاع الفقر والحياة الاجتماعية تختلف في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، وهي تعتمد على الظروف الاقتصادية، ومع ذلك فإن المناطق الريفية غالباً ما تواجه تحديات صعبة وتضطر إلى مواجهة الفقر والتهميش الاجتماعي، ومن بين هذه التحديات نقص فرص العمل ونقص الخدمات الأساسية. لا يزال الفقر والبطالة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء. الأمر الذي يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية، مما يجعل مكافحتهما والحد منهما إحدى المسؤوليات الجوهرية للدولة، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، ودعم الفرص الاقتصادية.

ولهذا، تعتبر دراسة هذين المتغيرين مهمة، لا سيما في المناطق الريفية المهمشة التي تخلو من الفرص الاقتصادية مقارنةً بالمدن، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة معدلات الفقر، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، وقلة فرص العمل المتاحة، وتدني المستوى المعيشي ، وقد يكون الناس في المناطق الريفية معرضين للهجرة بحثًا عن فرص عمل، وحياة أفضل في المدن، مما يؤدي إلى ترك المناطق الريفية غير مأهولة وفقيرة، وغير مستدامة، فالآثار الاجتماعية تزيد من تفاقم ظاهرة البطالة، فتزيد الأعباء المالية والمعيشية للأسر، وأيضا تسبب مشكلات اجتماعية ونفسية واقتصادية لفئة الخريجين وأسرهم.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الورقة إلى دراسة المحددات التي تؤثر على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية، وفهم تداعياتها على المجتمعات المحلية، من خلال دراسة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هذه الظاهرة، واقتراح حلول تساعد في تحسين أوضاع السكان.

المشكلة البحثية:

تعاني العديد من المناطق الريفية من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة نتيجة عوامل متعددة، تشمل غياب فرص العمل، ضعف البنية التحتية، تدني مستوى التعليم والتدريب المهني، وعدم استقرار القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل الزراعة. هذه المشكلات تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية، مما يجبر السكان على البحث عن فرص بديلة، مثل الهجرة إلى المدن أو العمل في ظروف غير مستقرة. وعليه، تتمثل المشكلة البحثية في السؤال التالي:

هل هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر في معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية. وهل هناك فعلا علاقة تبادلية بين الفقر والبطالة في المناطق الريفية في الاقتصاد الليبي؟

فرضية الدراسة:

ثمت هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر في معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية. كما أن العلاقة متبادلة بين الفقر والبطالة في المناطق الريفية في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

- تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية في الاقتصاد الليبي.
- دراسة تأثير البطالة على الظروف المعيشية لسكان الريف.
- استكشاف دور ضعف البنية التحتية ونقص فرص التعليم والتدريب المهني في زيادة البطالة والفقر.

أهمية الدراسة:

- يسلط البحث الضوء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المناطق الريفية.
- يساعد في فهم تأثير الفقر والبطالة على السكان المحليين، من خلال تحليل الأسباب والنتائج.
- يوفر معلومات يمكن استخدامها في وضع سياسات تنموية تستهدف تحسين الأوضاع في المناطق الريفية.
- يساعد في تحديد أبرز التحديات التي تعوق تحسين مستوى المعيشة في الريف.
- تقديم توصيات من شأنها أن تقلل من معدلات الفقر والبطالة، من خلال تحسين فرص التعليم والتدريب المهني.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت عينة الدراسة في منطقة أبو قرين كونها تعتبر منطقة ريفية.
- **الحدود الزمانية:** النطاق الزماني لتوزيع الاستبانة هو سنة 2025.

الدراسات السابقة

دراسة قام بها ساسي، سامي عمر (2023) بعنوان تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من الفقر في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا، باستخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 م الى سنة 2021 م بالاعتماد على المنهج الاستنباطي لوصف العلاقة بين ظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية واعتمدت كذلك على التحليل الكمي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الفقر وعرض النقود كممثل عن السياسة النقدية، وبوجود علاقة عكسية مع معدل البطالة كمؤشر عن السياسة التشغيلية في المدى القريب. وبناء على النتائج فقد أوصت الدراسة بتبني سياسة مجانية للفقراء، مثل الدعم السلعي والخدمي، والعمل على تحسين الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة، والعمل على دعم برامج التدريب المهني لتوليد فرص عمل.

دراسة قام بها بوسحلة، إيناس (2020) بعنوان أساليب وبرامج الحد من الفقر من منظور الأسرة الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تفشي الفقر في الجزائر ومدى فعالية سياسات الدولة لمكافحته، خاصةً مع ارتباطه بارتفاع معدلات الجريمة. استخدمت الدراسة المقابلة كأداة بحثية، حيث أُجريت مع 20 أسرة تحمل خصائص الظاهرة. وكشفت النتائج عن ضعف مساهمة القطاع الخاص، وهيمنة البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار، وغياب الشفافية في سياسات السكن. كما أن سوء تسيير المساعدات أدى إلى عدم وصولها لمستحقيها، بينما كانت الاستراتيجيات الحكومية مؤقتة وغير فعالة، لكونها لا تعالج جذور المشكلة.

دراسة قام بها حسن وآخرون (2019) بعنوان دراسة ميدانية حول البطالة في مدينة الشاطئ.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب البطالة في مدينة الشاطئ في ليبيا، وتأثيرها النفسي والاجتماعي على العاطلين عن العمل، من خلال استبيان شمل 100 مشارك. وكشفت النتائج أن العوامل النفسية كانت الأكثر تأثيرًا، تليها العوامل الاجتماعية. كما أظهرت أن أسباب البطالة تعود إلى عدم توافق فرص العمل مع المؤهلات، وغياب التدريب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل هذه العوامل. وأوصت بضرورة توفير فرص عمل مناسبة، وتكثيف الدورات التدريبية، ودعم العاطلين نفسيًا واجتماعيًا، مع وضع سياسات لتعزيز التوظيف.

دراسة قام بها عبد الكريم وآخرون (2017) بعنوان الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المتعددة، التي تسببت في انتشار ظاهرة الفقر. كما قامت بتحليل سبل الحد من الفقر من خلال المفاهيم الأساسية المرتبطة به، وتحديد أسبابه ومحدداته. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة العلاقة بين الفقر والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة عليه. وأوصت بتبني سياسة واضحة للنهوض بالاقتصاد الوطني وفتح فرص الاستثمار الخاص وتشجيعهم وفتح فرص الشغل للشباب لكونهم المحرك الاساسي لخلق الثروة والرقي بالمجتمع. وأيضا تحويل المجتمع من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي لا تحتاج لأموال كثيرة للاستثمار ولكن تحتاج لليد العاملة.

دراسة قام بها أميمن عثمان وآخرون (2017) بعنوان ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتعلق بمكانة الفقر وأهميته على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وركز الباحث على أن ثقافة الفقر في ليبيا ترتبط بمجموعة من العادات والاتجاهات التي تؤثر على الأفراد والمجتمع ككل. كما أظهرت النتائج أن من عبارات مقياس ثقافة الفقر تم الموافقة عليها بدرجة كبيرة أو متوسطة، مما يدل على صلاحية المقياس. وأوضحت النتائج أن الذكور أكثر إدراكًا لانتشار ثقافة الفقر مقارنةً بالإناث، وأن هذه الثقافة ترتبط بالمفاهيم السلبية تجاه المرأة، والانحراف الاجتماعي، والعجز عن التغيير، كما تمثل ظاهرة ثقافة الفقر في الشعور بالعزلة، وانتشار الجريمة. وأظهرت الدراسة أن ثقافة الفقر في ليبيا تشمل قلة الاعتماد على الذات، وتدهور مستوى التغذية، وانتشار البطالة. رغم توفر فرص العمل. ويوصي البحث بإجراء دراسات معمقة حول العلاقة بين ثقافة الفقر والقيم الاجتماعية والتعليم في ليبيا.

ما يميز هده الدراسة عن الدراسات السابقة:

لم تقتصر الدراسة على بحث الفقر أو البطالة كعوامل مستقلة، بل استكشفت العلاقة بينهما في المناطق المهمشة، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة.

تناولت الدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وسعت إلى تحليل العلاقة بين الفقر والبطالة من خلال آثارهما الاقتصادية والاجتماعية، في حين تعاملت الدراسات السابقة مع الفقر والبطالة كظواهر اقتصادية فقط.

ركزت الدراسة على أثر الفقر والبطالة من وجهة نظر الخريجين الجدد، والباحثين عن عمل، مما يميزها عن الدراسات السابقة التي غالبًا ما ركزت على التحليل العام دون التطرق لهذه الفئات.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الفقر والبطالة في مناطق الريف

يُعد الفقر والبطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المناطق الريفية في الدول النامية، نظرًا لانعكاساتهما العميقة على الفرد والمجتمع. فالفقر لا يتوقف عند حدود انخفاض الدخل، بل يشمل التهميش والإقصاء من الفرص والخدمات الأساسية، كالخدمات التعليمية والصحية، بينما تُعد البطالة صورة من صور الإقصاء الاقتصادي، إذ

تعني عدم القدرة على المشاركة الفعلية في الحياة الإنتاجية. وتُظهر الإحصائيات أن المناطق الريفية في ليبيا تُعاني من نسب فقر وبطالة تفوق المتوسط الوطني، مما يستدعي الدراسة والتحليل (ساسي، 2023).

لمحة تاريخية

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية تفاوتًا شديدًا في مستويات التنمية بين الريف والحضر، يعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية المركزية التي ركزت التنمية في المدن، وأهملت الاستثمار في البنية التحتية الريفية. وقد بدأت ملامح الفقر البنيوي في الريف الليبي تبرز منذ سبعينيات القرن العشرين، لكنها تفاقمت بعد عام 2011 نتيجة غياب الدولة وضعف الإدارة المحلية، مما ساهم في تراجع النشاط الزراعي، وتفشي البطالة، وتآكل الطبقة المنتجة في الأرياف (عبد الكريم وآخرون، 2017)

المطلب الأول: مفهوم الفقر وأشكاله في المناطق الريفية:

يقصد بالفقر بأنه " حالة من العوز والحرمان التي يعاني منها الأفراد أو الأسر نتيجة لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء، السكن، التعليم، والرعاية الصحية. يختلف مفهوم الفقر وفقًا للعديد من المعايير الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُنظر إلى الفقر في العديد من الدراسات باعتباره حالة متعددة الأبعاد تشمل الفقر المادي والاجتماعي والإنساني." (ساسي، 2023)

ويُعَد الفقر والبطالة من أبرز التحديات التي تواجه المناطق الريفية، حيث يؤثران بشكل مباشر على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان. فالمناطق الريفية غالبًا ما تعاني من ضعف البنية التحتية وندرة الفرص الاقتصادية، ما يجعل الفقر فيها أكثر تعقيدًا مقارنة بالمناطق الحضرية. كما أن العوامل الجغرافية والبيئية تلعب دورًا رئيسيًا في انتشار الفقر، إذ تؤثر على إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

ويعتبر الفقر في المناطق الريفية أكثر تعقيدًا بسبب العوامل الجغرافية والبيئية التي تؤثر على قدرة الأفراد في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية. كما يعكس الفقر في هذه المناطق عدم القدرة في الحصول على فرص عمل مناسبة، وضعف البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (بوسحلة، 2020).

أشكال الفقر في المناطق الريفية:

- **فقر الدخل:** يُعد فقر الدخل أحد أكثر أشكال الفقر وضوحًا في المناطق الريفية، حيث يعاني الأفراد من تدني مستويات الدخل الناتجة عن قلة فرص العمل، والاعتماد على الزراعة التي قد تتأثر بتغيرات المناخ وتدهور الأراضي. وبحسب دراسة قموح (2015)، يعاني الريفيون من تدني الأجور مقارنة بالعاملين في المناطق الحضرية، ما يساهم في زيادة معدلات الفقر.
- **الفقر متعدد الأبعاد:** يشمل هذا الشكل من الفقر نقصًا في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة. وقد أكدت دراسة ساسي (2023) أن الفقر في ليبيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم القدرة على الوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الصحية، ما يعمق الفقر في المناطق الريفية.
- **فقر الفرص:** هذا النوع من الفقر يرتبط بعدم وجود فرص عمل كافية أو تدريب مهني للسكان الريفيين. وأظهرت دراسة حسن وآخرون (2019) في ليبيا أن البطالة المرتفعة في المناطق الريفية ناتجة عن قلة الفرص المتاحة للشباب، وعدم وجود برامج تدريبية مناسبة لتهيئة الأفراد للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفقر الاجتماعي: يرتبط الفقر الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية والاقتصادية، التي يعاني منها سكان الريف نتيجة لتفشي البطالة وضعف الشبكات الاجتماعية. وقد أظهرت دراسة أميمن عثمان وآخرون (2017). أن الفقر في ليبيا لا يقتصر على القضايا الاقتصادية فقط، بل يمتد ليشمل القيم الاجتماعية السلبية المرتبطة بالبطالة والفقر، مثل شعور العزلة والتهميش.

المطلب الثاني: تأثيرات الفقر على السكان في المناطق الريفية:

- **تأثير الفقر على الصحة** يُسهم الفقر في المناطق الريفية في تدهور الحالة الصحية للسكان، حيث يواجهون صعوبات في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية بسبب نقص المرافق الطبية والكوادر المؤهلة. وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (2015)، فإن 56% من سكان المناطق الريفية عالميًا محرومون من الخدمات الصحية الأساسية، وترتفع هذه النسبة إلى 83% في أفريقيا، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الأمراض المزمنة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة متولي (2022) في مصر أن الفقر يزيد من احتمالية الإصابة بالاضطرابات النفسية بين الشباب، حيث ترتفع فرص الإصابة بينهم بنحو ثمانية أضعاف مقارنة بغير الفقراء.
- **تأثير الفقر على التعليم:** يؤثر الفقر سلبًا على العملية التعليمية في المناطق الريفية، حيث تواجه الأسر الفقيرة تحديات في توفير المستلزمات الدراسية وتكاليف التعليم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وانخفاض مستويات التحصيل العلمي. أشارت دراسة قموح (2015) إلى أن الفقر يخلق فجوات كبيرة بين الأرياف والمدن، حيث يتركز الفقر بشكل كبير في الريف، مما يؤثر على فرص التعليم ويزيد من معدلات الأمية. كما أوضحت دراسة بوسحلة (2020) في الجزائر أن سوء تسيير المساعدات وغياب الشفافية في سياسات السكن يفاقمان من مشكلة الفقر، مما يؤثر سلبًا على التعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال في الأسر الفقيرة يعانون من تأخر في التطور المعرفي والعاطفي بسبب التغيرات البيئية المرتبطة بالفقر، مما يؤثر على تقدمهم الأكاديمي وتطورهم اللغوي.

- **تأثير الفقر على مستوى المعيشة:** يؤدي الفقر في المناطق الريفية إلى تدني مستوى المعيشة، حيث تعاني الأسر من سوء التغذية، وسوء السكن، وانعدام الأمن الغذائي. أوضحت دراسة عبد الكريم وآخرون (2017) أن هناك علاقة وثيقة بين تدني مستوى الدخل وتدهور نوعية الحياة، حيث يعيش الفقراء في مساكن غير ملائمة ويفتقرون إلى البنية التحتية الأساسية. كما أكدت دراسة أميمن عثمان وآخرون (2017) أن ثقافة الفقر في ليبيا ترتبط بمجموعة من العادات والاتجاهات التي تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمع، مما يؤدي إلى الشعور بالعزلة وانتشار الجريمة.

علاقة الفقر بالهجرة الداخلية والخارجية:

يدفع الفقر في المناطق الريفية العديد من الأفراد إلى الهجرة، سواء داخل البلاد أو خارجها، بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل. تسهم هذه الهجرة في تفريغ المناطق الريفية من القوى العاملة الشابة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية الزراعية وتفاقم مشكلات التنمية. أشارت دراسة الرايدي (2016) في سوريا إلى أن البطالة المرتفعة بين الشباب، خاصة خريجي الجامعات، تدفعهم إلى البحث عن فرص عمل في المدن أو خارج البلاد، مما يزيد من الضغط على المناطق الحضرية، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات الإسكان والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الهجرة إلى تفكك الأسر وتغيير البنية الاجتماعية في المجتمعات الريفية، حيث يترك المهاجرون خلفهم أفراد الأسرة الأكبر سنًا والأطفال، مما يزيد من الأعباء على هؤلاء الأفراد. ويؤثر على استقرار الأسرة والمجتمع. كما أن الهجرة الخارجية قد تؤدي إلى فقدان الكفاءات والمهارات التي تحتاجها البلاد لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مشكلة البطالة في المناطق الريفية

تُعد البطالة من أبرز ملامح الأزمات الاقتصادية في المناطق الريفية، إذ تؤثر بشكل مباشر على دخل الأسرة، والاستقرار الاجتماعي، والصحة النفسية للسكان، فضلًا عن دورها في تعزيز ظاهرة الهجرة. وتبرز البطالة في الريف كنتيجة لعدة عوامل، أهمها: ضعف المؤهلات التعليمية، غياب التدريب المهني، وتقلص فرص العمل خارج قطاع الزراعة، الذي يعاني بدوره من الهشاشة. وقد أصبح الشباب الريفي يعاني من انسداد في الآفاق، مما يرفع من مستويات الإحباط والعنف الاجتماعي (بوسحلة، 2020)

لمحة تاريخية:

ظلت البطالة في الريف الليبي ملازمة للركود الزراعي الذي بدأ في التسعينيات، بعد إخفاق مشاريع التنمية الزراعية السابقة. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011، تفاقمت أزمة البطالة في ليبيا عمومًا، وفي الأرياف بشكل خاص، نتيجة توقف المشاريع الحكومية، وغياب الأمن، وهجرة رؤوس الأموال. وقد أظهرت تقارير التنمية الدولية أن البطالة في الريف الليبي تجاوزت 40% في بعض المناطق، مع ضعف كفاءة مؤسسات التدريب والتشغيل المحلية (أميمن عثمان، 2017).

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأسبابها في المناطق الريفية:

البطالة في المناطق الريفية إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيرًا على حياة السكان، حيث تعكس محدودية الفرص الاقتصادية، والضعف في البنية التحتية والاستثمار. وبسبب اعتماد الاقتصاد الريفي بشكل رئيسي على القطاعات التقليدية مثل الزراعة، يواجه السكان تحديات كبيرة في الحصول على فرص عمل دائمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.

في هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم البطالة وتصنيفاتها، إلى جانب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم الظاهرة في المناطق الريفية. كما سيتم استعراض تأثير السياسات الاقتصادية على مستويات البطالة، مع التركيز على انعكاسات هذه الظاهرة على استقرار الأسر والصحة العامة .

مفهوم البطالة وتصنيفاتها:

تُعدّ البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية، خصوصًا في المناطق الريفية، حيث تتجلى بوضوح نتيجة التغيرات البنيوية في الاقتصاد المحلي وقلة فرص العمل. وتُعرف البطالة بأنها "الحالة التي يكون فيها الفرد قادرًا على العمل، وراغبًا فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى" (قموح، 2015). وتُعرّف أيضًا وفق منظمة العمل الدولية بأنها: "عدم قدرة الأفراد القادرين والراغبين في العمل على إيجاد وظيفة مناسبة مدفوعة الأجر في فترة زمنية معينة" (منظمة العمل الدولية، 2020).

تصنّف البطالة إلى عدة أنواع رئيسة تختلف من حيث طبيعتها وأسبابها، أهمها:

- **البطالة الهيكلية:** تنشأ نتيجة التغيرات طويلة الأجل في هيكل الاقتصاد، مثل انخفاض الطلب على بعض الصناعات أو المهن بسبب التكنولوجيا أو انتقال الاستثمارات إلى مناطق أخرى، مما يترك فيئة من العمال بدون فرص عمل ملائمة لمهاراتهم (عبد الكريم وآخرون، 2017).
- **البطالة الموسمية:** وتكون مرتبطة بأعمال تتأثر بتغير الفصول، مثل الزراعة أو السياحة، حيث يعمل الأفراد في مواسم محددة فقط، ويبقون عاطلين عن العمل في بقية العام (بوسحلة، 2020).
- **البطالة المقنعة:** هي وجود عدد من العاملين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يسهم جميعهم بإنتاجية حقيقية، وهي منتشرة في الريف حيث يُلاحظ أن العديد من الأفراد يعملون في أراض زراعية ضيقة لا تتطلب ذلك العدد من العمال (أميمن وآخرون، 2017).

العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للبطالة في المناطق الريفية:

تعاني المناطق الريفية من ظروف اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وتتعدد هذه العوامل بين ما هو هيكلي وما هو مرتبط بضعف السياسات العامة، ويمكن تفصيلها كما يلي:

- **ضعف التنوع الاقتصادي:** غالبًا ما تعتمد المناطق الريفية على نشاط اقتصادي واحد، كالزراعة، ما يجعلها عرضة للركود عند انخفاض الإنتاج أو تراجع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى فقدان وظائف موسمية وغياب فرص عمل بديلة (قموح، 2015).
- **نقص الاستثمارات والبنية التحتية:** إن غياب المشروعات الصناعية أو الخدمية في الريف يحد من خلق وظائف دائمة، كما أن تردي الطرق والمرافق يضعف من جاذبية المناطق الريفية للاستثمار (عبد الكريم وآخرون، 2017).
- **ضعف المستوى التعليمي والتأهيل المهني:** تعاني المجتمعات الريفية من انخفاض نسب التعليم، مما يحد من قدرة السكان على الاندماج في أسواق العمل الحديثة التي تتطلب مهارات متقدمة، ويزيد من معدلات البطالة (بوسحلة، 2020).
- **الهجرة الريفية:** تؤدي البطالة نفسها إلى هجرة فيئة الشباب إلى المدن، مما يفرغ الريف من القوة العاملة الحيوية، ويؤدي إلى حلقة مفرغة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي (الرايدي، 2016).

وفي المجمل، فإن هذه العوامل تتفاعل فيما بينها، فتُنتج بيئة طاردة للكفاءات وتعزز البطالة المستمرة، وتستلزم تدخلًا شاملاً يعالج الأسباب الجذرية بشكل متكامل

المطلب الثاني: تأثير السياسات الاقتصادية على معدلات البطالة:

تأثيرات البطالة على السكان في المناطق الريفية:

تُعد البطالة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية في العالم العربي، حيث تؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وحرمان السكان من الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والسكن. فالسياسات الاقتصادية التي تتجاهل احتياجات المناطق الريفية تساهم بشكل مباشر في اتساع رقعة البطالة بين شباب هذه المناطق، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والعوز (بوشعور وفلاق، 2011).

- **تأثير البطالة على استقرار الأسر والصحة**

تؤدي البطالة المستمرة إلى اضطرابات داخل الأسرة، نتيجة الضغوط النفسية الناتجة عن غياب الدخل، مما يؤثر على العلاقة بين الأفراد داخل الأسرة، ويزيد من نسب الطلاق والعنف الأسري (السرحاني، 2020). كما أن فقدان العمل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتدهور الصحة النفسية، حيث يعاني العاطلون من معدلات مرتفعة من القلق والاكتئاب، وهو ما تؤكده دراسات أجريت في المجتمعات الريفية العربية (عبد الجواد، 2017).

ومن الناحية الصحية، فإن الفقر الناتج عن البطالة يحول دون القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية، ويقلل من معدلات الوقاية والعلاج، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية العامة للسكان الريفيين (صالح، 2019). وقد أشارت تقارير اقتصادية إلى أن البطالة طويلة الأمد تضعف الإنتاجية الوطنية، وتزيد من معدلات الاعتماد على المساعدات، وتقلل من فرص النمو المحلي (مجلة الفيلزم، 2024).

المبحث الثالث: السياسات والبرامج المقترحة لمعالجة الفقر والبطالة في المناطق الريفية

يُعد الفقر والبطالة في المناطق الريفية من التحديات الهيكلية التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. تعاني المجتمعات الريفية من ضعف الخدمات الأساسية، وانخفاض مستويات التعليم والتدريب، وغياب الفرص الاقتصادية، ما يؤدي إلى انتشار الفقر المستدام وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب. لذلك، تتطلب معالجة هذه الظواهر اعتماد استراتيجيات متكاملة تشمل السياسات الحكومية الفعالة، الدور المحوري للمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تحسين بيئة الاستثمار لجذب رؤوس الأموال وتعزيز التنمية الريفية المستدامة. في هذا المبحث، سيتم تحليل هذه الجوانب وتقديم حلول عملية مدعومة بدراسات أكاديمية حديثة.

لمحة تاريخية

أطلقت عدة دول عربية خلال العقود الثلاثة الماضية برامج تنموية موجهة إلى الريف، مثل برنامج التنمية المتكاملة للريف المصري، وبرنامج صندوق التنمية الريفية في الجزائر، وقد حققت نتائج متفاوتة. أما في ليبيا، فقد ظلت السياسات الموجهة نحو المناطق الريفية تتسم بالتجزئة وعدم الاستمرارية، إذ غابت المتابعة والتقييم، ولم تُبنَ البرامج على بيانات واقعية. وتُعد التجربة الليبية في دعم الريف محدودة التأثير، ما لم تُرفق بإصلاحات مؤسسية أعمق (نصر، 2015)

المطلب الأول: السياسات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية

- **السياسات الحكومية ودورها في مكافحة الفقر والبطالة:**

تلعب الحكومات دورًا أساسيًا في مواجهة الفقر والبطالة من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية شاملة تركز على تحسين الخدمات العامة، وتوسيع فرص العمل في المناطق الريفية، وتعزيز استدامة القطاعات الإنتاجية. وفقًا لدراسة ساسي (2023)، فإن زيادة الاستثمار الحكومي في البنية التحتية يمكن أن يسهم في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لسكان الريف بنسبة تصل إلى 35%.

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف**

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول الأكثر فعالية في تقليل البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي. تشير بيانات البنك الدولي (2017) إلى أن تقديم دعم مالي للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية أسهم في تحسين دخل الأسر بنسبة 28% في العديد من الدول النامية

المطلب الثاني: تحسين بيئة الاستثمار في المناطق الريفية

- **توفير الحوافز الاستثمارية لدعم التنمية الريفية**

تؤدي الحوافز الاستثمارية، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيلات القروض، إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، مما يخلق فرص عمل جديدة. وفقًا لتقرير البنك الدولي(2017) ، فإن تقديم حوافز مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أسهم في زيادة الاستثمارات بنسبة 30% في العديد من الدول منخفضة الدخل.

- **تطوير البنية التحتية لدعم الاستثمار في الريف**

أوضحت دراسة عبد الكريم وآخرون (2017) أن تحسين الطرق، وسائل النقل، وشبكات الكهرباء والمياه يسهم في تعزيز بيئة الأعمال ويجذب المستثمرين إلى المناطق الريفية. كما تشير بيانات UNDP (2020)إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يزيد من فرص العمل بنسبة 25% ويساعد في تقليل الهجرة نحو المدن.

- **تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر للدخل الريفي:**

تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأدوات الاقتصادية الفعالة لخلق فرص عمل مستدامة في المناطق الريفية. وفقًا لدراسة الجندي (2020)، فإن تقديم دعم مالي وتدريبي لرواد الأعمال الريفيين سيسهم في توفير أكثر من 500 ألف وظيفة جديدة في منطقة شمال أفريقيا بحلول عام 2030.

المبحث الرابع: العلاقة بين الفقر والبطالة في المناطق الريفية

تُعد العلاقة بين الفقر والبطالة علاقة مترابطة ومتداخلة، تتغذى كل منهما على الأخرى، خاصة في المناطق الريفية التي تشهد تهميشًا اقتصاديًا واجتماعيًا. وتُظهر الأدبيات أن البطالة تُعد أحد أبرز أسباب الفقر، كما أن الفقر يمثل عائقًا كبيرًا أمام الحصول على فرص العمل، ما يؤدي إلى استمرار الظاهرتين في حلقة مغلقة يصعب كسرها دون تدخلات تنموية شاملة.

تتمثل العلاقة بين الفقر والبطالة في المناطق الريفية في كونها علاقة دائرية ذات طابع هيكلي تتأثر بعدة عوامل مترابطة، منها: نقص البنية التحتية، ضعف التعليم، ضعف الاستثمار، والتمييز المناطقي. هذا الترابط يُنتج حلقة مغلقة من الفقر والبطالة تؤثر على التنمية المستدامة وتزيد من التفاوتات الجغرافية والاجتماعية.

لمحة تاريخية:

ظهر الاهتمام بدراسة الترابط بين الفقر والبطالة في الأدبيات الغربية مع بداية القرن العشرين، لكنه تعمّق في ظل النظريات التنموية الحديثة التي ربطت بينهما عبر ما يُعرف بـ "حلقة التخلف". وفي السياق العربي، بدأت الدراسات التطبيقية لهذه العلاقة في مصر وتونس منذ السبعينيات، في حين تأخر البحث فيها بليبيا رغم وضوح المؤشرات في الواقع. وقد بدأت بعض المحاولات الأكاديمية الليبية في ربط الظاهرتين بشكل منهجي منذ مطلع الألفية (عبد الجواد، 2017)

المطلب الأول: تأثير البطالة على الفقر في المناطق الريفية

- **فقدان مصادر الدخل الأساسية** يُعد العمل المصدر الرئيسي للدخل، وغيابه بسبب البطالة يؤدي إلى انعدام القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يدفع الأفراد نحو الفقر. وفي المناطق الريفية، تزداد حدة هذه العلاقة بسبب غياب البدائل الاقتصادية.

تشير دراسة ساسي (2021) إلى أن "ارتفاع معدلات البطالة في الريف الليبي كان له أثر مباشر على تفاقم مؤشرات الفقر الغذائي والسكاني".

- **تفشي البطالة الموسمية والمقنعة** في الريف، غالبًا ما تقتصر فرص العمل على الزراعة الموسمية، أو على أعمال منخفضة العائد، ما يؤدي إلى "بطالة مقنعة"، حيث يعمل الأفراد دون دخل كافٍ، فيظلون ضمن دائرة الفقر رغم انخراطهم في العمل.

أوضحت دراسة بوسحلة، إيناس (2020) أن "الأسر الريفية في الجزائر التي تعتمد على الزراعة الموسمية تعاني من فقر دوري مرتبط بمواسم العمل والبطالة المؤقتة".

- **ضعف الحماية الاجتماعية** غياب سياسات التأمين ضد البطالة، أو دعم الدخل في المناطق الريفية، يزيد من عمق العلاقة بين البطالة والفقر، حيث يبقى العاطلون عن العمل دون دعم، ما يُفاقم أوضاعهم المعيشية.

توصلت دراسة نصر، مروة منصور (2019) إلى أن "الفجوة في تغطية برامج الحماية الاجتماعية في الريف المصري أسهمت في تعزيز العلاقة بين البطالة والفقر".

- **غياب سياسات تنموية فعالة موجهة للريف** تعاني المناطق الريفية من ضعف في السياسات الحكومية الرامية لتوفير فرص العمل أو تشجيع الاستثمار المحلي، ما يؤدي إلى غياب البدائل الاقتصادية، وتزايد الفقر الناتج عن البطالة.

أشارت دراسة حسن، وآخرون (2020) إلى أن "غياب الاستراتيجيات الريفية طويلة الأجل في ليبيا أدى إلى استمرارية البطالة الريفية وارتفاع مؤشر الفقر في المناطق الزراعية".

- **هجرة الشباب وتفريغ الريف من القوى العاملة** نتيجة البطالة، يهاجر الشباب من الريف إلى المدن أو خارج البلاد بحثًا عن فرص العمل، مما يؤدي إلى هجرة سكانية تخلّف وراءها فقرًا أعمق لدى الفئات غير القادرة على الهجرة (كالأطفال والنساء والمسنين).

وفقًا لتقرير(2022) UNDP ، فإن "هجرة الشباب من الريف العربي تسببت في تراجع الإنتاجية الزراعية وارتفاع نسب الفقر بين الأسر المتبقية".

المطلب الثاني: تأثير الفقر على استمرار البطالة في المناطق الريفية

- **ضعف التعليم والتكوين المهني** يمنع الفقر الأسر من تعليم أبنائها أو توفير فرص التدريب، مما يؤدي إلى انخفاض المهارات اللازمة لسوق العمل، فيصبح الفقراء غير قادرين على التوظيف، وتُعاد إنتاج البطالة من جديد.

أشارت دراسة عبد الكريم وآخرون (2020) إلى أن "ضعف مستوى التعليم والتأهيل المهني لدى الشباب الريفي يُعد من أبرز أسباب البطالة البنيوية في المناطق الفقيرة".

- **غياب رأس المال اللازم للمبادرات الذاتية** الفقر يحرم الأفراد من امتلاك رأس المال أو حتى الحصول على التمويل، مما يعيقهم عن إنشاء مشاريعهم الخاصة، ويجعلهم يعتمدون كليًا على فرص العمل النادرة أصلاً.

توصلت دراسة أميمن عثمان (2021) إلى أن "لفقر الريفي يحول دون الاستفادة من برامج ريادة الأعمال، ما يؤدي إلى استمرار البطالة وضعف المبادرة الذاتية".

- **التهميش الاجتماعي وضعف الاندماج** يؤدي الفقر إلى تهميش الأفراد اجتماعيًا، فيفقدون الثقة بأنفسهم والقدرة على الانخراط في سوق العمل، خاصة النساء والشباب، وهو ما يؤدي إلى بطالة طويلة الأمد.

رصدت دراسة قاسم الرايدي (2022) في الجزائر أن "التهميش الذي يعاني منه الفقراء في الريف يُكرس شعور الإقصاء ويُقلل فرصهم في الحصول على العمل"

- **ضعف الوصول إلى البنية التحتية (نقل، اتصال، أسواق)** الفقر في المناطق الريفية غالبًا ما يترافق مع غياب الطرق المعبدة، وشبكات الاتصال، والأسواق، ما يصعّب على الأفراد الوصول إلى فرص العمل أو خلقها، ويُبقي الريف في عزلة اقتصادية.

ذكرت دراسة البنك الدولي (2021) أن "الفجوة في البنية التحتية الريفية تؤدي إلى تقويض القدرة على تنمية ريادة الأعمال، ما يكرّس البطالة والفقر معًا".

- **فجوة النوع الاجتماعي (التمييز ضد النساء)** النساء الريفيات يعانين من التهميش المزدوج: الفقر والبطالة. الفقر يحرمهن من التعليم والتأهيل، والمجتمع يقيّد مشاركتهن في العمل، ما يؤدي إلى بطالة نسوية مرتفعة، ويزيد من فقر الأسر التي تقودها نساء.

بيّنت دراسة منظمة العمل الدولية (ILO, 2020) أن "نحو 70% من النساء في الريف العربي خارج سوق العمل، بسبب الفقر والقيود الاجتماعية".

- **قلة الثقة بالبرامج الحكومية ومحدودية الاستفادة منها** الفقراء غالبًا ما يفتقرون للمعرفة والمهارات اللازمة للتسجيل والاستفادة من برامج التشغيل والدعم، كما أن بعض البرامج لا تصل إلى الريف أصلًا، مما يُبقي الفئات الفقيرة خارج دائرة الاستفادة.

في تقرير (2023) UNICEF، تم التأكيد على أن "ضعف التوعية وغياب الكوادر المحلية المدربة يجعل من الصعب إدماج الفقراء في خطط التوظيف الوطني".

الإطار العملي للدراسة

تم استخدام الاستبيانات كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، وتم جمع إجمالي 359 استبانة صالحة للتحليل.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الكمي التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال قياس الظواهر بالأرقام وتحليلها إحصائيًا، اعتمادًا على استبانة مغلقة، وُزعت على عينة عشوائية بلغ حجمها (359) مشاركًا من منطقة أبوقرين، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى دلالات كمية تدعم تفسير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي المدروس.

مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار العينة العشوائية من سكان منطقة أبوقرين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و50 سنة. تم تحديد عدد العينة بشكل يناسب حجم السكان لضمان تمثيل كافٍ لجميع الفئات العمرية.

تم استخدام الأسلوب العشوائي البسيط لاختيار الأفراد من قاعدة بيانات السجل المدني أو من خلال التسجيل الميداني، لضمان أن تكون العينة ممثلة للعدد الأكبر من الأشخاص في المنطقة.

ولحساب حجم العينة العشوائية، استخدمت الصيغة التالية:

$$n = \frac{N \cdot Z^2 \cdot p \cdot (1-p)}{E^2 \cdot (N-1) + Z^2 \cdot p \cdot (1-p)}$$

حيث:
n: هو حجم العينة المطلوب.
N: هو حجم المجتمع (14000 نسمة).
Z: هو قيمة الثقة (عادةً 1.96 لمستوى ثقة 95%).
p: هو التوزيع المتوقع للخصائص (غالبًا ما يستخدم 0.5 للحصول على اكبر حجم عينة).
E: هو هامش الخطأ الذي تقبله (عادةً ما يكون 0.05).
حساب حجم العينة:
N = 14000
Z = 1.96 لمستوى ثقة 95%
p = 0.5 لأننا لا نعرف توزيع العينة بدقة، نستخدم 0.5 للحصول على أكبر حجم عينة.
E = 0.05 هامش خطأ 5(%)

$$n = \frac{14000 \cdot (1.96)^2 \cdot 0.5 \cdot (1-0.5)}{(0.05)^2 \cdot (14000-1) + (1.96)^2 \cdot 0.5 \cdot (1-0.5)}$$

حجم العينة المطلوب هو حوالي 374 فردًا، بناءً على معطيات الدراسة حجم المجتمع 14000 نسمة، مستوى الثقة 95%، وهامش الخطأ 5%. ثم توزيع الاستبيانات العينة المتحصل عليها والصالحة للتحليل كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع الاستبيانات.

مجموع الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة
400	359

أداة الدراسة:
تم استخدام الاستبانة في دراسة المحددات المؤثرة في الفقر والبطالة في المناطق الريفية دراسة تطبيقية على منطقة أبوقرين – ليبيا .تتكون الاستبانة عادةً من مجموعة من العبارات كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (2): محتويات الاستبيان.

محاور ومتغيرات الدراسة		عدد الفقرات
البيانات الشخصية	الجنس	
	العمر	
	الحالة الاجتماعية	
	المستوى التعليمي	
	الوضع المهني	
	الدخل الشهري	
	المحور الأول: تأثير الفقر على التعليم	5
	المحور الثاني: البطالة واستقرار الأسرة	5
	المحور الثالث: البطالة والهجرة	5
	المحور الرابع: تأثير السياسات الاقتصادية	5
	المحور الخامس: العلاقة بين الفقر والبطالة	5

صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال:
إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، والتي شملت (25) فقرة بمعدل خمسة فقرات لكل محور
اختبار درجة المصداقية *(ity)* والثبات *(Reliability)* لبيانات أداة الدراسة:
يتم استخدام اختبار درجة المصداقية (ity) والثبات (Reliability) لتقييم أداة الدراسة. وذلك للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تقيس بشكل دقيق ما هو مقصود منها، وأن الاستبانة وفقراتها ومفرداتها مفهومة بوضوح للمشاركين في الدراسة، وأنها صالحة للتحليل الإحصائي.(Sekaran, 2003) أما الثبات، فيشير إلى مدى اتساق أداة الدراسة داخليًا، حيث يتم التحقق من توافق الفقرات مع المجال الذي تنتمي إليه كل فقرة(Sekaran, 2003).

لتقييم ثبات الاستبانة واعتماديتها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا). يستخدم هذا المقياس لقياس درجة المصداقية لإجابات المشاركين في الدراسة على أسئلة الاستبانة. يتم تفسير قيمة ألفا كمؤشر للثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائيًا لهذا المقياس هي 0.60 أو أعلى.

جدول رقم (4): نتائج ثبات أبعاد الدراسة بأسلوب كرونباخ ألفا لكل بعد من الأبعاد.

المحاور	كرونباخ ألفا
5	0.793
المحور الأول: تأثير الفقر على التعليم	0.745
المحور الثاني: البطالة واستقرار الأسرة	0.744
المحور الثالث: البطالة والهجرة	0.745
المحور الرابع: تأثير السياسات الاقتصادية	0.768
المحور الخامس: العلاقة بين الفقر والبطالة	0.764

الأساليب الأحصائية:

سيتم تحليل البيانات باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن أسباب البطالة في المنطقة، ومعرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على السكان باستخدام برنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

تحليل البيانات واختبار الفروض:

وصف خصائص عينة البحث:

بما أن أفراد العينة يختلفون في الخصائص، سنقوم بدراسة هذه العينة والنظر إلى العوامل الديموغرافية المتمثلة بهذه العينة، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية، لتحليل إجابات أفراد العينة وكالتالي:

جدول رقم (5): توزيع العينة الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	158	%44.0
أنثى	201	%56.0
المجموع	359	%100.0

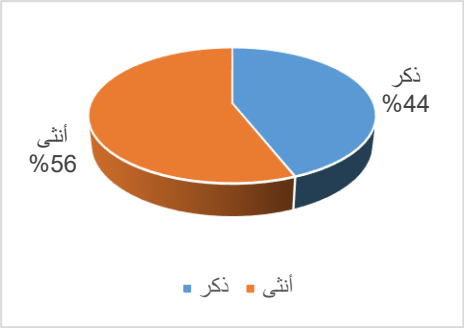

الشكل (1): توزيع العينة الجنس

العمر:

جدول رقم (6): توزيع العينة حسب.

		التكرار	النسبة
العمر	اقل من 20سنة	104	29.0
	21 - 30سنة	101	28.1
	31 - 40سنة	75	20.9
	41 - 50سنة	70	19.5
	51سنة فأكثر	9	2.5
	المجموع	359	100.0

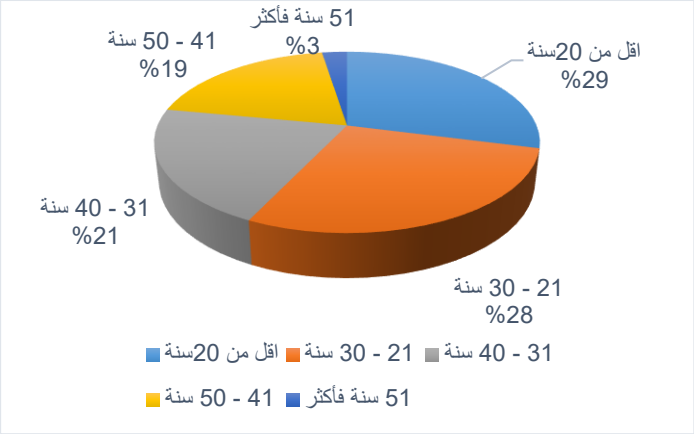

شكل (2): توزيع العينة حسب العمر

جدول رقم (7): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية:

		التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	78	%21.7
	متزوج/ـة	265	%73.8
	مطلق/ـة	7	%1.9
	أرمل/ـة	9	%2.5
	المجموع	359	100.0

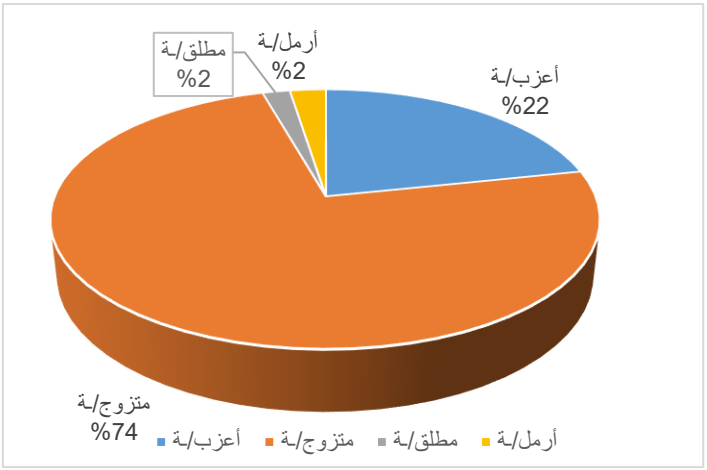

شكل (3): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم (8): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

		التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	أمي	27	%7.5
	يقرا ويكتب	31	%8.6
	إعدادي	118	%32.9
	ثانوي	171	%47.6
	جامعي	11	%1.8
	دراسات عليا	1	%0.3
	المجموع	359	100.0

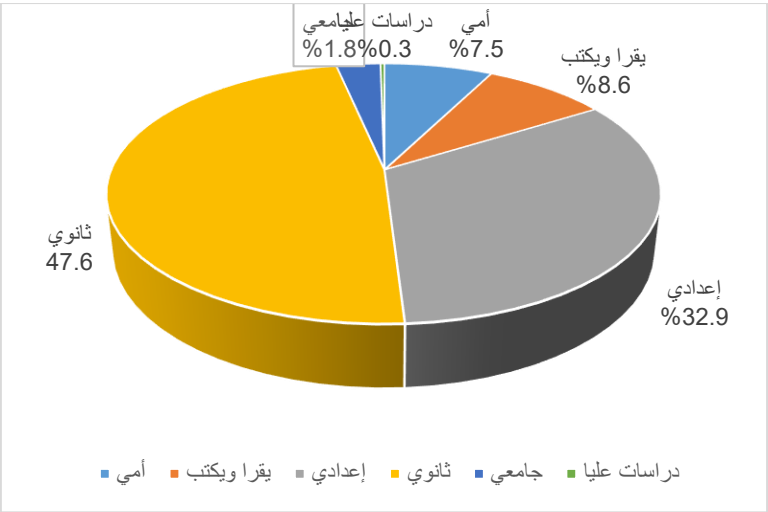

شكل (4): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (9): توزيع العينة حسب الوضع المهني.

		التكرار	النسبة
الوضع المهني	موظف حكومي	145	%40.4
	قطاع خاص	27	%7.5
	عمل حر	50	%13.9
	عاطل عن العمل	137	%38.2
	المجموع	359	100.0

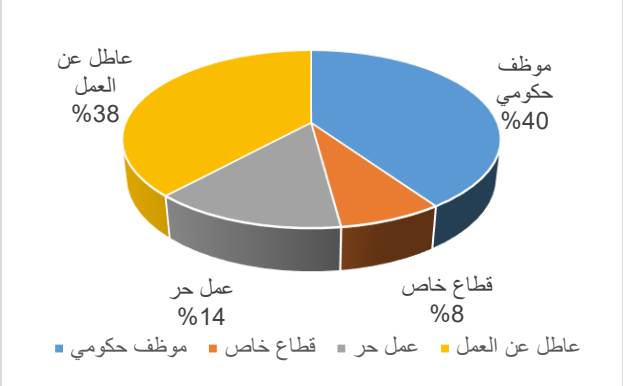

شكل (5): توزيع العينة حسب الوضع المهني

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب الدخل الشهري:

		التكرار	النسبة
الدخل الشهري	أقل من 500	163	%45.4
	500 - 1000	62	%17.3
	1001 - 1500	40	%11.1
	1501 - 2000	52	%14.5
	2001 - 2500	26	%7.2
	أكثر من 2500	16	%4.5
	المجموع	359	100.0

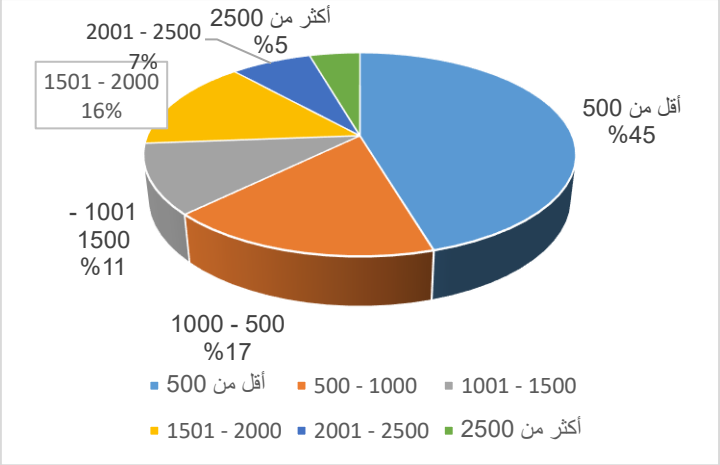

شكل (6): توزيع العينة حسب الدخل الشهري

التحليل الوصفي لعبارات المحاور ومتغيرات الدراسة

يتم وصف قياس اتجاه أفراد العينة لفقرات الدراسة على أنه عملية تقييم توجه الأفراد في العينة نحو مجموعة من العبارات أو الفقرات المتعلقة بمجال محدد من الدراسة. يتم استخدام هذا النوع من القياس في العديد من المجالات الأكاديمية والإحصائية والاجتماعية والنفسية. يساعد هذا القياس في تحديد مواقف الأفراد تجاه موضوع محدد وفهم مدى اتجاههم العام بشأن هذا الموضوع.(2010) . Fishbein, M., & Ajzen, I.

جدول رقم (11): ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

الاستجابة	المتوسط المرجح والاوزان	الاستجابة
غير موافق بشدة	من1 إلى 1.79	ضعيف
غير موافق	1.80 إلى 2.59	
محايد	من 2.60 الي 3.39	متوسط
موافق	من 3.40 الي 4.19	عالي
موافق بشدة	من 4.20 الي 5.00	

المرجع Fishbein, M., & Ajzen, I. (2010).

بناءً على متطلبات البحث وضرورة دراسة عبارات المحاور والمتغيرات، سنقوم بتحليل إحصائي لفقرات الاستبيان لفهم نتائج المحاور والمتغيرات، قبل البدء في التحليلات المناسبة واختبار الفرضيات. وبناءً على ذلك، سنقوم بتقديم نتائج عبارات المحاور والمتغيرات في الجداول التالية:

يتبين من التحليل الإحصائي لعبارات المحور الأول "تأثير الفقر على التعليم" وجود توجه عام قوي بين أفراد العينة نحو الإقرار بالتأثير السلبي للفقر على العملية التعليمية، حيث أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من المشاركين توافق أو توافق بشدة على العبارات المتعلقة بهذا المحور؛ فعلى سبيل المثال، أشار 70.5% من المشاركين إلى أن الفقر يدفع الطلاب لترك التعليم والانخراط في العمل، وبلغت نسبة الموافقة (موافق وموافق بشدة) على أن الفقر يعيق القدرة على توفير المستلزمات التعليمية 84.6%، بينما رأى 78.6% أن الفقر يضعف دافعية الطلاب للاستمرار في التعليم، و76.6% أكدوا أن نقص وسائل النقل والمرافق التعليمية في المناطق الفقيرة يؤثر سلبًا على فرص التعليم. كما أن توزيع المتوسطات المرجحة للدرجات (وفقًا لجدول التقدير الخماسي) يشير إلى أن أغلبية القيم تقع ضمن الفئة "عالي" و" عالي جدًا"، حيث يتراوح أغلبها بين 3.60 و5.00، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى العينة لخطورة الفقر كعامل معرقل للتعليم، ما يجعل نتائج هذا المحور ذات دلالة إحصائية واجتماعية مهمة تستدعي المعالجة والسياسات التربوية الهادفة كما موضح في الجدول 13.

جدول رقم (12): المحور الأول تأثير الفقر على التعليم:

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعاني العديد من الاسر في المنطقة من صعوبة تغطية تكاليف تعليم أبنائها بسبب الفقر.	1.9%	11.4%	16.2%	39.3%	31.2%	2.29	0.774
الفقر يجبر بعض الطلاب على ترك التعليم والانخراط في العمل لمساعدة أسرهم.	3.3%	7.2%	9.5%	37.0%	42.9%	4.26	0.750
قلة الدخل تمنع الطلاب من الحصول على أدوات ومستلزمات التعليم الأساسية.	1.9%	5.0%	8.4%	46.2%	38.4%	4.22	0.849
الفقر يضعف دافعية الطلاب نحو الاستمرار في الدراسة.	1.1%	10.0%	10.3%	44.6%	34.0%	4.18	0.847
نقص وسائل النقل والمرافق التعليمية المناسبة في المناطق الفقيرة يؤثر على فرص التعليم	.3%0	13.1%	10.0%	43.5%	33.1%	4.27	0.813

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
تساهم السياسات الاقتصادية الحالية بدرجات متفاوتة في تقليل الفقر في منطقتي.	%1.1	%17.8	%15.6	%31.8	%25.3
الجهود الحكومية للحد من البطالة في منطقتي غير كافية.	%0.3	%3.1	%3.1	%51.0	%37.3
البرامج الحكومية لم تحسّن الوضع المعيشي للأسر الفقيرة.	0.0%	%9.2	%9.5	%44.0	%37.3
الدعم الحكومي للمشروعات في المناطق الريفية غير كاف.	%0.3	%5.3	%10.3	%40.1	%44.0
غياب التخطيط الاقتصادي الفعّال يزيد من تعقيد المشكلات الاقتصادية.	%0.3	%5.3	%7.5	%49.9	%37.0

جدول رقم (13): المحور الثاني البطالة واستقرار الأسرة:

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تؤدي البطالة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والنفسي داخل الأسرة	%0.6	%4.2	%10.9	%43.7	%40.7	4.20	0.834
البطالة تدفع أفراد الأسرة للبحث عن بدائل غير مضمونة	%0.6	%7.5	%9.2	%53.5	%29.2	4.03	0.858
انخفاض دخل الأسرة نتيجة البطالة يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.	%0.6	%4.7	%14.8	%43.5	%36.5	4.11	0.862
تزايد البطالة يساهم في تفاقم النزاعات الأسرية والانفصال أو التفكك.	%1.4	%11.7	%7.8	%42.3	%36.8	4.01	1.021
انخفاض البطالة إلى تأجيل قرارات الزواج وتكوين الأسرة بسبب غياب الاستقرار المالي	%0.8	%5.8	%5.6	%41.2	%46.5	4.27	0.872

يشير التحليل الإحصائي للمحور الثاني "البطالة واستقرار الأسرة" إلى إدراك واضح من قِبل أفراد العينة لتأثير البطالة السلبي على الأوضاع الأسرية من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛ فقد جاءت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات فوق القيمة 4 (على مقياس ليكرت الخماسي)، حيث تراوحت بين 4.01 و4.27 بمتوسط عام قدره (4.12)، مما يشير إلى مستوى "مرتفع" من الاتفاق على أن البطالة تؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة. أبرز المؤشرات الداعمة لهذا الاستنتاج أن ما يزيد عن 84.4% من المبحوثين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن البطالة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والنفسي داخل الأسرة، كما أكد 82.7% منهم أن البطالة تدفع الأفراد للبحث عن بدائل غير مضمونة.

كذلك أشار 80% من العينة إلى أن انخفاض دخل الأسرة نتيجة البطالة يحد من تلبية احتياجاتها الأساسية، في حين أكد 79.1% أن البطالة تساهم في النزاعات الأسرية والتفكك. وأخيرًا، أظهرت أعلى نسبة اتفاق (87.7%) أن غياب الاستقرار المالي الناتج عن البطالة يؤدي إلى تأجيل الزواج وتكوين الأسر. أما من حيث التباين في الإجابات، فقد كان الانحراف المعياري مقبولًا ويتراوح بين (0.834) و(1.021)، مما يعكس تماسكًا نسبيًا في آراء أفراد العينة. وبناءً على ما سبق، يتضح أن البطالة تمثل عاملاً جوهريًا في تهديد الاستقرار الأسري.

جدول رقم (14): المحور الثالث البطالة والهجرة.

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البطالة هي السبب الرئيسي للهجرة من المنطقة	%1.1	%6.1	%8.4	%32.6	51.8%	4.28	0.934
أفكر في الهجرة بسبب قلة فرص العمل.	0.8%	%13.4	%7.0	%.38.4	40.4%	4.04	1.042
هجرة الشباب من المنطقة بسبب البطالة تؤدي إلى نقص في الأيدي العاملة والخبرات.	0.6%	%4.7	%5.3	40.1%	42.6%	4.35	0.787
تؤدي البطالة إلى ارتفاع معدلات الهجرة، سواء داخل البلاد أو خارجها، بحثاً عن فرص عيش أفضل	%0.6	%4.7	14.8%	%43.5	36.5%	4.28	0.677
يعتمد الكثير من شباب المنطقة على الهجرة كخيار أساسي بسبب غياب فرص العمل.	0.6%	%4.7	%14.8	%43.5	%36.5	4.11	0.862

يوضح تحليل بيانات المحور الثالث "البطالة والهجرة" العلاقة الواضحة والمباشرة بين البطالة وارتفاع معدلات الهجرة بين أفراد المجتمع، لا سيما فئة الشباب. فقد أظهرت النتائج أن المتوسط العام لجميع العبارات في هذا المحور بلغ (4.21) بدرجة اتفاق عالية، ما يدل على إجماع قوي من المشاركين حول تأثير البطالة في دفع الأفراد للهجرة. جاءت أعلى نسبة اتفاق في العبارة التي تشير إلى أن "هجرة الشباب من المنطقة بسبب البطالة يؤدي إلى نقص في الأيدي العاملة والخبرات"، حيث وافق أو وافق بشدة عليها 90% من العينة، تلتها العبارة التي تؤكد أن "البطالة هي السبب الرئيسي للهجرة من منطقة"، إذ أيدها 84.4%. كذلك، أشار 78.8% من المشاركين إلى أنهم يفكرون في الهجرة نتيجة قلة فرص العمل، ما يعكس شعورًا عامًا بالإحباط الاقتصادي وغياب البدائل المحلية. أما العبارة المتعلقة بارتفاع معدلات الهجرة داخليًا وخارجيًا بسبب البطالة، فقد حظيت بنسبة تأييد بلغت 89.7%، وهي نسبة مرتفعة تعكس توجهًا فعليًا نحو الهجرة كخيار للبحث عن سبل عيش أفضل. كما رأى 80% أن شباب المنطقة يعتمدون على الهجرة كخيار أساسي في ظل غياب الفرص. الانحراف المعياري (0.57982) يشير إلى تجانس نسبي في آراء المشاركين.

جدول رقم (15): المحور الرابع تأثير السياسات الاقتصادية.

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفقر يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.	%2.2	%12.5	%6.1	%35.1	%44.0	4.06	1.097
البطالة تؤدي إلى تفاقم الفقر في المنطقة.	%1،4	%2،5	%4،5	%54.9	%36.8	4.23%	0.766
يتسبب كل من الفقر والبطالة في تعزيز وجود الآخر داخل المنطقة	%0.3	%3.6	%8.6	%46.8	%%40.4	4.24	0.779
صعوبة إيجاد فرص عمل تعزز من استمرارية الفقر	%0.8	%0.8	%4.5	%59.6	%34.3	4.26	0.657
غياب فرص التنمية يؤدي إلى تزايد الفقر والبطالة معًا.	0،6%	%3،1	6.1%	52.4%	37.9%	4،24	0.746

يتضح من تحليل بيانات المحور الرابع "تأثير السياسات الاقتصادية" أن هناك إدراك واسع بين أفراد العينة لضعف فاعلية السياسات الاقتصادية الحالية في معالجة قضايا الفقر والبطالة، حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (4.02) بدرجة اتفاق مرتفعة نسبيًا، ما يعكس ميلاً عاماً نحو عدم الرضا. فقد وافق أو وافق بشدة 317 مشاركًا من أصل 359 (بنسبة 88.3%) على العبارة التي تشير إلى أن "الجهود الحكومية للحد من البطالة في المنطقة غير كافية"، كما أيد 292 مشاركًا (81.3%) أن "البرامج الحكومية لم تُحسّن الوضع المعيشي للأسر الفقيرة". وفي السياق ذاته، رأى 302 مشاركًا (84.1%) أن الدعم الحكومي للمشروعات في المناطق الريفية غير كافٍ، بينما وافق 312 مشاركًا (86.9%) على أن غياب التخطيط الاقتصادي الفعّال يزيد من تعقيد المشكلات الاقتصادية. أما فيما يتعلق بفاعلية السياسات الاقتصادية في تقليل الفقر، فقد أبدى 205 مشاركين فقط (57.1%) موافقتهم، ما يعكس انقسامًا نسبيًا في الرأي العام حول جدوى هذه السياسات. وتُظهر هذه النسب المرتفعة اتفاقًا واضحًا بين المشاركين، مدعومًا بانحراف معياري منخفض يدل على تجانس نسبي في آرائهم.

اختبار الفرضية:

جدول رقم (16): اختبار الفرضية

	الفقر	البطالة	الهجرة	السياسات	العلاقة
القيم المفقودة	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي	4.0136	4.1244	4.2111	4.0351	4.2089
الانحراف المعياري	0.64936	0.63675	0.57982	0.60037	0.48278

يشير التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات إلى متوسطات مرتفعة لجميع المتغيرات الخمسة المدروسة، مما يعكس قبولًا وإجماعًا قويًا من العينة على المفاهيم المرتبطة بها. فقد بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الفقر (4.0136) مع انحراف معياري (0.64936)، وهو ما يدل على توافق نسبي في آراء المشاركين بشأن وجود الفقر وتأثيره. أما البطالة فقد سجلت متوسطًا أعلى (4.1244) مع انحراف معياري (0.63675)، ما يشير إلى إدراك واضح وتأثير ملموس للبطالة في المجتمع قيد الدراسة. وفي محور الهجرة، كان المتوسط الأعلى بين المتغيرات (4.2111) مع أقل انحراف معياري (0.57982)، مما يعكس إجماعًا شديدًا حول علاقة الهجرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة للسياسات الاقتصادية، سجلت المتوسط (4.0351) بانحراف معياري (0.60037)، مما يشير إلى تقدير متباين نوعًا ما لفعالية هذه السياسات في المنطقة. أخيرًا، العلاقة بين الفقر والبطالة جاءت بمتوسط (4.2089) وانحراف معياري منخفض (0.48278)، مما يؤكد قوة الترابط والإدراك الواضح للعلاقة التبادلية بينهما. تدل هذه القيم مجتمعة على تجانس نسبي في آرائهم، مع مستويات عالية من الاتفاق على أن الفقر والبطالة والهجرة والسياسات الاقتصادية مترابطة بشكل وثيق في سياق الدراسة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

في ضوء نتائج الدراسة والتحليل، يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسة التالية:

1. الفقر يمثل عائقًا حقيقيًا أمام العملية التعليمية في المناطق الريفية، حيث يؤثر على القدرة على شراء المستلزمات الدراسية، ويؤدي إلى انسحاب مبكر من التعليم، خاصة في صفوف الفئات العمرية الشابة، مما ينعكس سلبًا على رأس المال البشري للمنطقة.
2. البطالة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسرة، حيث اتضح أنها تساهم في زيادة النزاعات الأسرية، وتأجيل قرارات الزواج، وتراجع مستوى الدخل، وهو ما يهدد الأمن الاجتماعي ويؤدي إلى تفكك البنية الأسرية.
3. البطالة تُعد السبب المباشر للهجرة الداخلي والخارجي من منطقة أبوقرين، خاصة في صفوف الشباب الباحثين عن فرص عمل، مما أدى إلى استنزاف الأيدي العاملة المحلية وتفريغ الريف من الفئات النشطة.
4. السياسات الاقتصادية الحالية غير فعّالة في معالجة مشكلات الريف، إذ أنها تعاني من ضعف في التخطيط، وعدم ملاءمة لخصوصية المجتمعات الريفية، إلى جانب قلة الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الصغيرة.
5. العلاقة بين الفقر والبطالة علاقة تبادلية دائرية، أي أن الفقر يعزز البطالة، والبطالة بدورها تكرّس الفقر، مما يخلق حلقة مغلقة لا يمكن كسرها إلا من خلال تدخلات استراتيجية متكاملة وشاملة.

التوصيات

1. تبنّي سياسات تعليمية شاملة تستهدف المناطق الريفية، تشمل توفير منح دراسية، وتوزيع أدوات تعليمية مجانية، وتحسين البنية التحتية التعليمية في القرى والمناطق النائية.
2. إطلاق برامج توظيف وتدريب مهني موجهة خصيصًا للشباب الريفي، تشمل التأهيل لسوق العمل، وربطهم بمنصات توظيف محلية وخارجية، لتقليل معدلات البطالة وتحقيق الدمج الاقتصادي.
3. تعزيز الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف، من خلال توفير التمويل الميسر، والحوافز الضريبية، والتدريب الإداري للمبادرين المحليين، خاصة النساء والشباب.
4. إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية لتكون حساسة للسياق المحلي، عبر إشراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات التنموية، وتوجيه جزء من الميزانيات العامة نحو مشاريع تنمية مستدامة في الريف.
5. تنفيذ حملات توعية مجتمعية حول أهمية البقاء في الريف، وتوفير خدمات صحية وتعليمية ذات جودة، بما يساهم في تقليل الهجرة ويعزز من الاستقرار السكاني.
6. إنشاء مرصد وطني للفقر والبطالة في الريف الليبي، يعمل على رصد وتقييم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ويرفع توصيات للجهات الحكومية والداعمة بشأن المناطق الأكثر تهميشًا

المراجع

المراجع العربية

أبوخريص التائب، ش. (2024). العلاقة بين معدل النمو والبطالة في ليبيا: دراسة قياسية للفترة 1998–2010. مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، 10(1)، 159–186.

أميمن عثمان، صالح الطيب، وعبد الله عبد الله. (2017). ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب - جامعة مصراته، (19)، 208–239.
أعثمان، أميمن، وآخرون. (2019). "تأثير السياسات الحكومية على التنمية الريفية: تجربة ليبيا."
البنك الدولي. (2017). "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الريفية."
بوسحلة، إيناس. (2020). أساليب وبرامج الحد من الفقر من منظور الأسرة الجزائرية. مجلة دراسات وبحوث اقتصادية، 9(1)، 365–382.
بوشعور، حريري، وفلاق، صليحة (2011). مسببات ظهور البطالة وأثارها الاقتصادية. الموسوعة العربية للمعرفة الاقتصادية.
بوشلحة، إيناس. (2021). "برامج الحد من البطالة في المناطق الريفية: دراسة تطبيقية في الجزائر."
الجندي، علي. (2020). "برامج التدريب المهني في المناطق الريفية وتأثيرها على الحد من البطالة."
الحاج، عبد الله. (2018). "دور المنظمات غير الحكومية في معالجة الفقر في المناطق الريفية."
حسن وآخرون (2019) البطالة في مدينة الشاطئ"
الرايدي، قاسم. (2016). البطالة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في طرطوس – سوريا. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 32(1)، 123–140.
ساسي، سامي عمر. (2023). "تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من الفقر في ليبيا."
السرحاني، خالد (2020). تأثير البطالة على الأسرة العربية. مجلة دراسات اجتماعية، جامعة الملك سعود.
صالح، نوال (2019). الصحة والفقر في الأرياف العربية: دراسة حالة. مجلة الصحة العامة والتنمية، العدد 14.
عبد الجواد، مصطفى (2017). الأثار النفسية والاجتماعية للبطالة في المجتمعات العربية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق.
عبد الحميد أ. (2022). التباين المكاني لمعدلات البطالة في ليبيا لسنة 2022. مجلة أبحاث، جامعة الزاوية.
عبد الخالق، محمد (2007). الفقر في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد الكريم، محمد، حسنين، احمد، وعبد السلام، سليمان. (2017). الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الجزائر. المجلة العربية لعلوم الأنسان، 5(2)، 144–162.
عثمان، أميمن، وآخرون. (2019). "تأثير السياسات الحكومية على التنمية الريفية: تجربة ليبيا."
عريقيب، ع. (2022). محددات البطالة في ليبيا – دراسة قياسية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
الفضيل، ع. (2025). دراسة تشير إلى أن نسبة الفقر في ليبيا بلغت 32.5%. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة
قموح، مروة منصور نصر. (2015). الفقر في العالم مع التركيز على مصر. المجلة المصرية للدراسات السكانية، 47(1)، 33–58.
متولي، محمود. (2022). إثر الفقر على الاضطرابات النفسية بين الشباب في مصر. المجلة المصرية للصحة النفسية،33(2).
مجلة الفيلزم (2024). البطالة وأثرها في المجتمعات الريفية: دراسة مقارنة بين السودان ومصر. العدد 2، مركز أبحاث السياسات
منصور، مروة. (2018). "تحليل سياسات التنمية الريفية في الدول العربية."
منصور، مروة. (2019) الفقر في العالم مع التركيز على مصر دراسة تطبيقية
منظمة العمل الدولية. (2020). تقرير البطالة العالمي. جنيفILO.

المراجع الأجنبية

ILO. (2017). Empowering Women in the Rural Economy. Geneva: International Labour Organization.
Sen, A. (1999). Development as Freedom. New York: Knopf.
UNDP. (2022). Global Multidimensional Poverty Index 2022. New York: United Nations Development Programme.
United Nations. (2015). New UN report finds bulk of world's rural populations excluded from healthcare access.
World Bank. (2019). Infrastructure for Development. Washington D.C.
World Bank. (2020). Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. Washington D.C.